الأمم المتحدة

A/69/325

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير الذي يشمل الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤ مُقدمٌ عملا بالقرار ٦٨/٨٥ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة لضمان الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي ومشاركة الجنسين والخبرات الفنية والفعالية فيما يتعلق بجميع البعثات السياسية الخاصة.

* A/69/150.

120914 050914 14-59105 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - لقد شهد المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية ظهور بيئة أمنية دولية أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. فالأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة بدءا من تفشي شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتهاء بانهيار كيانات الدول وتصاعد التوترات الطائفية في كثير من المناطق. ومما يؤكد الحاجة الماسة إلى العمل على منع نشوب النزاعات ارتفاعُ التكاليف البشرية والمالية ذات الصلة بإدارة الأزمات والتدخل لمعالجتها.

٢ - ولقد ظلت البعثات السياسية الخاصة، باعتبارها آلية أساسية من آليات الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، تقوم بدور بالغ الأهمية في هيكل السلام والأمن التابع للمنظمة. ومما يبرهن على ما لهذه البعثات من أهمية متزايدة انتشارُها في بعض من أكثر الظروف صعوبة في أنحاء متفرقة من العالم، من أفغانستان والعراق والصومال، إلى ليبيا ومنطقة البحيرات الكبرى والجمهورية العربية السورية.

٣ - وحظيت البعثات السياسية الخاصة خلال السنوات القليلة الماضية باهتمام متزايد من الدول الأعضاء. وهذا دليل آخر على زيادة اعتماد المجتمع الدولي على هذه البعثات، كما أنه نتيجة لتعقيد الولايات المنوطة بها والظروف التي تعمل فيها.

٤ - وتقريري هذا هو ثاني تقرير لي عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. فقد قدمتُ في عام ٢٠١٣، عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٧، أول تقرير شامل في الموضوع، تضمن عرضا تفصيليا للتطور التاريخي الذي مرت منه البعثات السياسية الخاصة، وللدور الذي تقوم به في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، كما ناقش بعض المسائل السياساتية الهامة التي تواجهها هذه البعثات يوميا. ولا يزال التحليل الوارد في ذلك التقرير صالحا، لأنه يتناول الاتجاهات البعيدة المدى التي لا يطالها التغيير - في معظمها - بين سنة وأخرى. ولذلك يركز هذا التقرير على تقديم ما استجد من تطورات تتعلق بالبعثات السياسية الخاصة خلال العام الماضي، وبالمسائل السياساتية التي تناولها تقريري لعام ٢٠١٣. ويشمل التقرير أيضا الأمور الجديدة التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٨٥/٦٨.

ثانيا – التطورات الرئيسية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير

إنشاء بعثات جديدة وتوسيع ولايات بعثات قائمة وإنهاء أخرى

٥ – لقد كانت الفترة المشمولة بهذا التقرير فترة دينامية بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة. فقد أنهت بعثتان عملياتهما، وهما مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، أنشأ مجلس الأمن ثلاث بعثات سياسية خاصة جديدة، هي: فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، وفريق الخبراء المعني باليمن، والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

٦ – ففي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، اختُتمت بنجاح الولاية التي كانت منوطة بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في مجالي السلام والأمن، وبذلك طُويت صفحة من عمل المنظمة في سيراليون، مما يؤشر على إحراز تقدم كبير في العملية الانتقالية بالبلد. وبانسحاب البعثة بنجاح من سيراليون انتهت ١٥ سنة من عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام ومن وجودها السياسي في أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت في البلد. وبالنظر إلى التقدم الكبير الذي أحرزه البلد في توطيد السلام والعملية الانتقالية، قرر مجلس الأمن أن تترك البعثة السياسية مكانها لفريق قطري عادي يقدم نوعا مختلفا من المساعدة لهذا البلد في المستقبل.

٧ – في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وبالنظر إلى التدهور الخطير للحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) وأذن فيه بأن تُقام في البلد عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة – هي البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان ذلك إيذانا بانتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحلول العملية المتكاملة محله. وكمعلوم أن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسلفه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، كانا يقدمان الدعم لجهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٠.

٨ – وكان مجلس الأمن قد قرر في وقت سابق، في قراره ٢١٢٧ (٢٠١٣)، إقامة نظام جزاءات لجمهورية أفريقيا الوسطى لفترة أولية مدتها سنة واحدة. وأنشأ مجلس الأمن لجنة جزاءات، وطلب إلى الأمين العام أن يشكل لفترة أولية مدتها ١٣ شهرا فريقا من خمسة

خبراء على الأكثر يعمل تحت إشراف اللجنة. ثم مدّد المجلس ولاية الفريق لفترة أخرى تنتهي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بموجب قراره ٢١٣٤ (٢٠١٤) الذي اعتمد فيه تدابيرَ إضافية محددة الأهداف. وتبعا لهذين القرارين، يقضي نظام الجزاءات الذي يتولى الفريق رصده بحظر توريد الأسلحة، الأمر الذي يمنع توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى أو بيعها لها أو نقلها إليها، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتجميد الأصول وحظر السفر.

٩ - وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) وزاد بموجبه من حجم فريق الخبراء المعني بليبيا من خمسة أعضاء إلى ستة أعضاء، تمشيا مع توسيع ولاية الفريق، لتشمل عمليات تصدير النفط الخام من ليبيا بطرق غير مشروعة، فور إبلاغ حكومة ليبيا اللجنةَ بهذه العمليات غير المشروعة، وتحديد اللجنة سفينة تقوم بتصدير النفط الخام.

١٠ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إجراء تقييمين لنظامي الجزاءات في كل من الصومال وليبريا. ففي ٥ آذار/مارس ٢٠١٤، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في قراره ٢١٤٢ (٢٠١٤) أن يقدم خيارات وتوصيات بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات إلى حكومة الصومال الاتحادية في الامتثال للمتطلبات التي نص عليها المجلس في الفقرات من ٣ إلى ٧ من القرار المذكور أعلاه ولطلبات المجلس الواردة في الفقرة ٩ من نفس القرار، وأن يساعد الحكومة في تحسين قدراتها فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والمعدات العسكرية، بما يشمل الرصد والتدقيق. وقدم الأمين العام في رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/243) النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التي أوفدها.

١١ - وفي رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/2014/504)، طلب رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يجري تقييما لمدى التقدم الذي أحرزته ليبريا صوب استيفاء الشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٢١ (٢٠٠٣) لإنهاء الجزاءات، وأن يقدم توصيات بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وغيرها من المساعدات التقنية المقدمة إلى حكومة ليبريا في تحسين قدراتها المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر إدارة سليمة، بما في ذلك قيامها بسن الأطر التشريعية اللازمة؛ وتيسير مهام مراقبة المناطق الحدودية وضبطها بفعالية.

١٢ - وأيد مجلس الأمن في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في اليوم نفسه والقاضي بأن تنتهي الجمهورية العربية السورية من القضاء على جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعداتها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي القرار نفسه، أذن المجلس بإنشاء فريق متقدم مؤلف

من موظفي الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في وقت مبكر لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقدم الأمين العام توصياته تلك في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/591). وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/603)، بإذن المجلس بإنشاء البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

١٣ - واعتمد مجلس الأمن في قراره ٢١٤٠ (٢٠١٤)، لفترة أولية مدتها سنة واحدة، نظام جزاءات لليمن يشمل تجميد الأصول وحظر السفر. وأنشأ مجلس الأمن لجنة جزاءات لمراقبة تنفيذ تلك التدابير، وطلب إلى الأمين العام أن ينشئ لفترة أولية مدتها ١٣ شهرا فريقا يضم أربعة خبراء على الأكثر، يعمل تحت إشراف اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه.

١٤ - بالإضافة إلى ذلك، مدد المجلس في قراره ٢١٣٧ (٢٠١٤) ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، طالبا من البعثة إتمام نقل المسؤوليات المناسبة إلى فريق الأمم المتحدة القطري بحلول ذلك الموعد. وفي القرار نفسه، طلب إلى مجلس الأمن إنشاء بعثة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات فور انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. والمقصود أن تكون هذه البعثة الجديدة من البعثات السياسية الخاصة.

التحاور مع الدول الأعضاء

١٥ - سلطت الدول الأعضاء في أثناء نظرها في البند المعنون ”استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة“ الضوء على أهمية زيادة التفاعل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة. وطلبت إلى الجمعية العامة، على وجه الخصوص، أن أقيم ”حوارا منتظما جامعا حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة بما يكفل التعاون على نحو أوثق مع الدول الأعضاء“. وفي عام ٢٠١٤، أجرى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جلسة تحاور مع الدول الأعضاء في آذار/مارس وبدأ مشاورات بشأن جلسة ثانية تُجرى في النصف الثاني من العام.

١٦ - عُقدت جلسة التحاور الأولى في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، وركزت في المقام الأول على قضيتين مواضيعيتين، هما: تعقيد الولايات المنوطة بالبعثات السياسية الخاصة، وعمليات الانتقال من البعثات السياسية الخاصة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسلطت المناقشة

الضوء على التطور الكبير الذي شهدته ولايات هذه البعثات، حيث أصبح الآن من المعتاد أن تُكلف بمهام تتراوح بين المساعي الحميدة والمساعدة الانتخابية أو الدستورية، وبين حقوق الإنسان وسيادة القانون والمسائل الجنسانية وإصلاح القطاع الأمني. وهذا التطور تحوُّلٌ هام يتجاوز مهام التيسير السياسي الضيقة التي كانت هذه البعثات تضطلع بها أول الأمر. وناقشت جلسة التحاور أيضا الأهمية التي يكتسيها التخطيط للعمليات الانتقالية في جعل الجهود الرامية إلى توطيد السلام في البلدان والمناطق التي توجد بها بعثات سياسية خاصة تكلل بالنجاح على المدى البعيد. وسُلط الضوء على وجه الخصوص على الحاجة إلى استراتيجيات الخروج باعتبارها عناصر بالغة الأهمية لتعزيز امتلاك المبادرة على الصعيد الوطني، شأنها في ذلك شأن التخطيط في الوقت المناسب لانسحاب البعثات السياسية الخاصة.

١٧ - وعند كتابة هذا التقرير، كانت المشاورات غير الرسمية جارية لعقد جلسة التحاور الثانية بشأن البعثات السياسية الخاصة في عام ٢٠١٤.

ثالثا - المسائل والتحديات الرئيسية المتعلقة بالسياسات

تنفيذ الولايات في بيئة أمنية متقلبة

١٨ - لقد شهدنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدهوراً للوضع الأمني في العديد من البلدان التي توجد بها بعثات سياسية خاصة، الأمر الذي فاقم من المخاطر المحدقة بموظفي الأمم المتحدة وأصولها، ووضع عراقيل كأداء أمام تنفيذ الولايات في مناطق شتى. وتندرج هذه التطورات في اتجاه طويل الأمد سبق لي أن وصفته في تقريري الأخير عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة (A/68/223)، حيث أشرت إلى أن البعثات السياسية الخاصة مطالبة بتنفيذ ولايات معقدة ضمن سياقات لا تزال النزاعات قائمة فيها، أو خرجت بالكاد من حالات النزاع. فالبيئات الأمنية المتقلبة تعوق قدرة المنظمة على التفاعل مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، سواء منهم الحكومة أو المجتمع المدني، ولا سيما في المناطق النائية البعيدة عن المراكز الحضرية. ومن الممكن أيضا أن تتضرر مجالات أخرى من مجالات تنفيذ الولايات، من قبيل المساعدة الإنسانية، ونزع السلاح والتسريح، والمساعدة الانتخابية.

١٩ - وتعمل البعثات السياسية في مناطق تسود فيها ظروف أمنية هشة في كل من أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وليبيا واليمن. وللتعامل مع هذه البيئات المعيقة لعمل الأمم المتحدة، وضعت المنظمة مجموعة من الخيارات الأمنية للحد من

المخاطر الأمنية وجعل البعثات قادرة على تنفيذ الولايات المنوطة بها. ومن الخيارات الممكنة التعاونُ مع العمليات العسكرية القائمة، سواء منها العمليات الدولية أو الخاضعة لقيادة إقليمية، في أي بلد توجد به بعثة سياسية خاصة، وإيفادُ ضباط أمن تابعين للأمم المتحدة لتعزيز أمن مباني البعثات وأفرادها وتحسين التعاون مع الحكومات المضيفة.

٢٠ - ومن الخيارات التي نظرت فيها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة نشر وحدات الحراسة. ووحدة الحراسة قوة تتشكل من أفراد شرطة أو أفراد عسكريين، أو من غيرهم من أفراد قوات الأمن التابعة للدولة، تقدمها دولة واحدة أو أكثر في شكل وحدات، وتُنشر بإذن من مجلس الأمن أو الجمعية العامة لحماية أفراد الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها في البعثات الميدانية العاملة في بيئات عسيرة. فبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق توجد لديها وحدة للحراسة منذ عام ٢٠٠٤؛ وأُذن في عام ٢٠١٣ بإنشاء ثلاث وحدات للحراسة، الأولى في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، متبوعة بأخرى في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فثالثة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٢١ - إن ربط علاقات وطيدة من الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من العناصر الأساسية لنجاح البعثات السياسية الخاصة. وقد اتخذت هذه الشراكات على مدى السنوات الماضية أشكالا متنوعة وشملت مجالات شتى، الأمر الذي يعكس تزايد التنوع والتعقيد في علاقات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة على الصعيد الإقليمي.

٢٢ - فالمبعوثون المنوطة بهم مهام على الصعيد الإقليمي، على سبيل المثال، تربطهم علاقات وطيدة، بالنظر إلى طبيعة الولاية المسندة إليهم، مع الجهات الفاعلة الإقليمية في مجالات عملهم. ومما تجدر الإشارة إليه على وجه الخصوص أن تعاون هؤلاء المبعوثين مع الجهات الفاعلة الإقليمية أمر بالغ الأهمية في العديد من الحالات، بالنظر إلى تركيز عملهم على معالجة القضايا والتحديات العابرة للحدود. فالمبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال، يقيم علاقة متينة من الشراكة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، وأطراف فاعلة إقليمية أخرى. ويعمل المبعوث الخاص لمنطقة الساحل من جهته بتعاون وثيق مع طائفة عريضة من الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية لتنسيق مختلف المبادرات الإقليمية

والدولية التي تنفذ لمصلحة منطقة الساحل، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي.

٢٣ - وتبذل المكاتب الإقليمية أيضا جهودا كبيرة لتوثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية في مناطق عملياتها. فمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، على سبيل المثال، يجري مشاورات منتظمة مرة أو مرتين في السنة في مجال الدبلوماسية الوقائية مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي.

٢٤ - وفي بعض الحالات، يكون التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية جزءًا بالغ الأهمية من الولايات المنوطة بالمكاتب الإقليمية. فمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، أنشئ ليزيد من تعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين. وأما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا فقد أُنيطت به ولاية تعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات، وإدارة النزاعات، والوساطة، والمساعي الحميدة، بما في ذلك تقديم الدعم للآليات دون الإقليمية القائمة، وبخاصة إطار منع نشوب النزاعات التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وآلية الجماعة لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن. كما أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا مكلف بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ومع جهات شريكة رئيسية أخرى في المنطقة، عن طريق دعم الجهود التي تبذلها تلك الجهات لتوطيد السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برمتها. ويعمل كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع الجهات الشريكة الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، بهدف وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا.

٢٥ - وتقيم البعثات القطرية من جهتها علاقات شراكة متينة مع الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد الإقليمي. فمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يعمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية في المسائل موضوع الاهتمام المشترك، مثل عملية

السلام في الشرق الأوسط، وبناء الدولة الفلسطينية ووحدتها، والحالة في غزة. ولتحسين هذا التعاون وتعزيزه فتح المنسق الخاص مكتب اتصال في القاهرة في عام ٢٠١٤. وفي الصومال، تعمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع شركائها الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى قيام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتعزيز علاقات الشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي قامت بدور قيادي في الدعم المقدم على الصعيد الإقليمي لاستعادة النظام الدستوري في البلد، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأوروبي. وظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تشارك عن كثب في تطوير عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وهي عملية من بين العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الجمع بين المنظمات الإقليمية التي تعمل في منطقة ''قلب آسيا'' التي تضم ١٤ بلدا بهدف إضفاء طابع التآزر والتماسك على أنشطتها، وذلك تحديدا في مجالات الأمن، والتنمية الاقتصادية، والتجارة، وإدارة الكوارث، ومكافحة المخدرات. وتقيم البعثة أيضا علاقات وثيقة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بهدف تنسيق الجهود متى تعين ذلك.

آليات الدعم في مجال الوساطة والمساعي الحميدة

٢٦ - كثيرا ما تعتمد البعثات السياسية الخاصة، لصغر هيكلها وضيق نطاقها نسبيا، على تلقي الدعم من المقر في مجالات مواضيعية محددة، تتراوح بين سيادة القانون ووضع الدساتير وبين المساعدة الانتخابية. ومن المجالات الرئيسية التي طلبت فيها البعثات السياسية الخاصة دعما خاصاً خلال السنوات القليلة الماضية الوساطة والمساعي الحميدة.

٢٧ - منذ أن توليت منصبي أمينا عاما، وتمشيا مع نداءات من دول أعضاء ومن المجتمع الدولي عموما، وأنا أشجع على تكثيف اللجوء إلى الوساطة والدبلوماسية الوقائية بوصفهما أداتين هامتين لصون السلام والأمن الدوليين. وقد عرضت في تقاريري الأخيرة عن تعزيز الوساطة واستراتيجيات دعمها (S/2009/189)، والدبلوماسية الوقائية (S/2011/552)، وتعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها (A/66/811)، رؤيتي الهادفة إلى تقوية قدرة المنظمة في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وبينت فيها بعضا من الخطوات التي قطعناها لتحقيق هذا الهدف.

٢٨ - وفي إطار هذه الجهود، رفعت الأمم المتحدة من مستوى استعدادها العملي لتنفيذ جهود الوساطة ودعمها. ويُعد تعزيز إدارة الشؤون السياسية، ولا سيما من خلال إنشاء وحدة لدعم الوساطة، تطورا رئيسيا في هذا الصدد. وهذه الوحدة، التي تكمل الخبرة المتاحة لدى أجهزة أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، تقوم الآن بدور المحور المركزي لدعم الوساطة داخل منظومة الأمم المتحدة، القادر على المساعدة في جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها.

٢٩ - ومن الناحية العملية، ساهم عدد من الخطوات في تعزيز قدرات الوساطة لدى الأمم المتحدة. ومن الموارد الهامة المتاحة للمنظمة ضمن قدراتها في مجال التدخل السريع الفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة. وهؤلاء الخبراء، الذين يمكن نشرهم في ظرف ٧٢ ساعة، أخصائيون في مجال تصميم عمليات الوساطة، وصياغة الدساتير، وقضايا الجنسين والإدماج، وتوزيع الموارد الطبيعية، وتقاسم السلطة، والترتيبات الأمنية. وتمسك إدارة الشؤون السياسية قوائم تضم خبراء في الوساطة من مستوى رفيع سبق انتقاؤهم، وهم مصنفون حسب التخصصات المواضيعية وجاهزون للعمل، ويستوفون شرطي التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين، ويمكن إيفادهم في مهام طويلة الأمد لدعم عمليات الوساطة. إضافة إلى ذلك، تُعد بانتظام منتجات معرفية، من قبيل ورقات التوجيه التمهيدي والممارسات الجيدة والورقات التقنية، وتُسلم لخبراء الوساطة. وأخيراً، من مجالات العمل المهمة توفير التدريب على الوساطة لكل من كبار الوسطاء وموظفي الرتب الدنيا، مع التركيز بوجه خاص على الوسطاء من النساء، وتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الرفيعة المستوى تتناول القضايا الجنسانية والوساطة الشاملة للجميع.

٣٠ - والبعثات السياسية الخاصة، بحكم دورها في منع نشوب النزاعات وصنع السلام، من أكبر المستفيدين من هذه الهياكل. حيث إن المبعوثين الخاصين الذين يقدمون الدعم لعمليات الوساطة المعقدة يعتمدون كثيرا على الخبرات المتاحة لدى إدارة الشؤون السياسية في مجموعة واسعة من أنشطة الوساطة. ففي اليمن، ساعد خبراء من الفريق الاحتياطي، عن طريق مكتب المستشار الخاص، في تصميم وعقد مؤتمر الحوار الوطني الذي أنهى أعماله بنجاح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي حالات أخرى، تستفيد من هذه الخبرات أيضا بعثات سياسية خاصة مكلفة بتيسير العمليات الدستورية. فقد عمل عدد من خبراء الفريق الاحتياطي في إسداء المشورة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومن خلالها لهيئة صياغة الدستور الليبية، بشأن أفضل الممارسات الدولية في وضع الدساتير. وفي الصومال، يعمل خبير احتياطي بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل

إسداء المشورة إلى رئيس البرلمان والمسؤولين في حكومة الصومال الاتحادية بشأن كيفية المضي قدما بعملية مراجعة دستور البلد. وفي اليمن، بالإضافة إلى الدعم المقدم إلى عملية الحوار الوطني المشار إليها أعلاه، يقوم خبير من الفريق الاحتياطي وخبراء آخرون تابعون للأمم المتحدة بتقديم الدعم لمكتب المستشار الخاص في إسداء المشورة للجنة صياغة الدستور وأمانتها.

٣١ - وبالنظر إلى أن المنظمة مطالبة في كثير من الأحيان بتقديم المساعدة الانتخابية في بيئات هشة أو غير مستقرة، مثل حالات الانتقال السياسي والحالات التي تعقب النزاعات، بما في ذلك مطالبتها بالقيام بذلك من خلال بعثاتها في الميدان، فقد ضاعفنا التركيز على منع الاضطراب والعنف المرتبطين بالانتخابات، مشددين على الركون أكثر إلى النهج التشاورية التي من شأنها أن تعزز الثقة في العملية الانتخابية وتخفف من مخاطر اندلاع النزاع.

إدارة المعارف واستخلاص الدروس

٣٢ - بتزايد عدد البعثات التي تنتهي ولاياتها، أو نشر بعثات جديدة، تزداد أهمية امتلاك المنظمة القدرة على الاستفادة من التجارب القائمة، وإعداد مسارد بالسياسات الناجحة وأفضل الممارسات وتعميمها على نطاق البعثات السياسية الخاصة. فقد ظلت الأمم المتحدة على مدى السنوات القليلة الماضية تبذل جهودا متضافرة لتعزيز قدراتها في مجال إدارة المعارف وتجميع الدروس المستفادة وتطبيق ذلك في عمل بعثاتها السياسية الخاصة. وتسعى المنظمة من وراء ذلك إلى التعلم من إخفاقاتها ونجاحاتها. فمع أن تجربة كل بعثة من البعثات السياسية الخاصة تنطبع بسياقها إلى حد بعيد، فإن الإلمام بالممارسات والسياسات القائمة والاستراتيجيات الناجحة يمكن أن يسهم كثيرا في إضفاء الفعالية على عمل البعثة في تنفيذ ولايتها.

٣٣ - وفي هذا الصدد، أتاحت المنظمة المزيد من الفرص لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين قيادات البعثات والمجالات المتخصصة. ففي آذار/مارس ٢٠١٤، على سبيل المثال، اجتمع ممثليي الخاصون - رؤساء كل من البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام - في معتكف سنوي تبادلوا فيه وجهات النظر بشأن بعض التحديات الرئيسية التي يواجهونها على أرض الميدان، بدءا من الأمن وتوفير الموارد، وانتهاء بالوساطة ومنع نشوب النزاعات. وفي الشهر نفسه، اجتمع رؤساء عناصر الشؤون السياسية في البعثات السياسية الخاصة الميدانية في معتكف سنوي لتبادل الخبرات بشأن أهم القضايا الموضوعية والتشغيلية التي تُجابَه في أثناء أداء الولاية المنوطة بكل بعثة. وكانت حلقة العمل التي نظمها مركز التحليل المشترك للبعثات في أيار/مايو ٢٠١٤ فرصة لمحللي المعلومات ورؤساء المراكز

في كل من البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. ويجري التخطيط حاليا لتنظيم حلقة عمل لرؤساء أركان البعثات السياسية الخاصة.

٣٤ - وتركز المنظمة أيضا على إعداد مواد توجيهية في المجالات المواضيعية الرئيسية، مثل إدارة الأزمات، والتقييم المتكامل والتخطيط، وبشأن مفاهيم البعثات. وتأتي هذه المنتجات المعدة على نطاق المنظومة والمشتركة بين الإدارات مصحوبة باستراتيجيات تنفيذ ترمي إلى كفالة العمل بالتوجيهات والتعريف بها على صعيد المقر وفي الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، تجري المنظمة عدة دراسات، من قبيل النقاط المرجعية التي قرر مجلس الأمن أن توضع في سياق المراحل الانتقالية للبعثات، والاستعراض المستقل لإطار الأهمية الحيوية لبرامج الأمم المتحدة - وهو دراسة منهجية لتحديد مدى الأهمية الحيوية لأي نشاط من الأنشطة التي يضطلع بها موظفو الأمم المتحدة، ولتبيان الحد الأقصى لمستويات المخاطر المقبولة للموظفين العاملين في الأنشطة المختلفة.

٣٥ - وكان استخلاص الدروس من كل بعثة على حدة، إضافة إلى الدراسات التحليلية الأخرى، عنصرا هاما في قدرة المنظمة على الإحاطة بالتجارب الناجحة. فقد أجرت إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠١٤، على سبيل المثال، دراسة عن الدروس المستفادة من الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق الأمم المتحدة القطري عند نهاية ولاية البعثة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أعدت إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقييما مشتركا لمرحلة انطلاق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بهدف تحديد التحديات التي اعترضت البعثة في الأشهر الأولى من عملها، واستكشاف الفرص المتاحة لتحسين الدعم المقدم للبعثات السياسية الخاصة في مرحلة انطلاقها. وفي عام ٢٠١٣، أجرت إدارة الشؤون السياسية عملية لاستخلاص الدروس من الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وتخفيض ميزانية البعثة، للاستفادة من ذلك في المستقبل في الاستعراضات الاستراتيجية وإجراءات الميزانية المماثلة في البعثات السياسية الخاصة الميدانية. وقدمت دراسة طلب إجراءها في عام ٢٠١٣ كل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساعدة الانتخابية المتكاملة في سياقات بعثات الأمم المتحدة توصيات بشأن كيفية تحسين المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والعمليات الانتخابية الوطنية في البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

التمثيل الجغرافي ومشاركة الجنسين والخبرات

٣٦ - تسعى الأمم المتحدة إلى أن تتجسد في موظفيها تمثيلية عضويتها العالمية، سواء في المقر أو في الميدان. فالتنوع الجغرافي يغني عمل المنظمة إلى حد بعيد. وتستفيد البعثات السياسية الخاصة الميدانية، على وجه الخصوص، من هذا التنوع. فهذه البعثات تستخدم عددا كبيرا من الموظفين الوطنيين، بمن فيهم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية، حيث يمتلك هؤلاء معرفة بالمحلي من التفاعلات والسياسات واللغة والثقافة ما لا يُقدر نفعه لعمل البعثة بثمن. وستواصل المنظمة، في إطار السياسات الأوسع نطاقا التي سطرتها للأمانة العامة ككل، العمل على تحسين تمثيل الموظفين من مختلف أنحاء العالم في جميع بعثاتها السياسية الخاصة.

٣٧ - والمنظمة، باعتبارها نموذجا يُحتذى، تقع عليها مسؤولية ثقيلة عن تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين في منظومتها. وهي تعمل جاهدة كي تكون قدوة لغيرها في هذا الصدد، مع أنها لا تزال مدعوة إلى التصدي للعديد من التحديات والتغلب عليها. وقد أكدتُ مرارا على الأولوية القصوى التي أوليها لتحقيق هذا الهدف الهام. ففي تقريري عن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/67/347)، أعطيت لمحة عن الحالة الراهنة للمرأة في منظومة الأمم المتحدة، والتدابير والسياسات المعمول بها لضمان مواصلة المنظمة إحراز التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود هامة لزيادة عدد النساء العاملات ضمن كبار وسطاء الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٣، عينتُ السيدة ماري روبنسون مبعوثة خاصة لمنطقة البحيرات الكبرى. وفي عام ٢٠١٤، جاء تعييني هيروت جيبري سيلاسي مبعوثة خاصة لمنطقة الساحل ليزيد من تعزيز عدد النساء في صفوف الوسطاء. وزيادة عدد النساء المؤهلات لتولي مناصب رئيسية مماثلة، أعدت المنظمة دورات تدريبية في الوساطة معدة خصيصا للنساء في المناصب العليا. ولتعزيز المنظور الجنساني في صفوف المجموعة الحالية من الوسطاء، أُعدت حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن المسائل الجنسانية وعمليات الوساطة المستوفية لمبدأ الشمول ونُظمت لفائدة ١٠١ من المبعوثين وكبار الوسطاء وخبراء الوساطة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ومن المزمع تنظيم ثلاث حلقات دراسية أخرى في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٣٩ - والبعثات السياسية الخاصة، بالإضافة إلى سعيها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في صفوفها، تضطلع بدور على نفس القدر من الأهمية في تحسين مشاركة المرأة وتمثيلها في الجهود الجارية لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، كانت المرأة ممثلة في جميع أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة، وقُدمت الخبرة في المجال

الجنساني في معظم أعمال الوساطة التي قمنا بها. وزاد باطراد أيضا تمثيل المرأة في وفود الأطراف المتفاوضة طوال السنوات الماضية.

٤٠ - وكما أشرت في تقريري لعام ٢٠١٣، شهدت الولايات المنوطة بالبعثات السياسية الخاصة توسعا كبيرا على مدى العقد الماضي. ونذكر هنا على وجه الخصوص أن هذه البعثات تضطلع حاليا بشكل منتظم بولايات متعددة الأبعاد تتجاوز وظائفها السياسية التقليدية لتشمل القيام بأنشطة في مجالات من قبيل سيادة القانون، والمساعدة الدستورية والانتخابية، وحقوق الإنسان، وإصلاح القطاع الأمني، والقضايا الجنسانية، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. والبعثات السياسية الخاصة المنوطة بها ولايات في المجالات الانتخابية تعمل عن كثب وبانتظام مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وعندما تكون هناك حاجة إلى خبرة محددة في مجال سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، تتلقى البعثات السياسية الخاصة الدعم من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام.

٤١ - وكان من نتائج التوسع المطرد لنطاق الولايات المنوطة بالبعثات السياسية الخاصة أن ظهر الطلب على الخبرة المتخصصة. إضافة إلى ذلك، بوسع البعثات السياسية الخاصة التي لا تتوفر لديها قدرات متخصصة في جميع المجالات ذات الصلة بالولايات المسندة إليها أن تلجأ إلى الخبرات المتاحة في المقر لتلبية احتياجاتها الخاصة. فعلى سبيل المثال، يمكن لجميع البعثات السياسية الخاصة أن تحصل على الخبرة في الأمور الجنسانية من مقر إدارة الشؤون السياسية بشأن المسائل المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمرأة، والسلام والأمن، بما في ذلك بشأن كيفية منع ومعالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

رابعا - ملاحظات

٤٢ - لا تزال البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور بالغ الأهمية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصفة عامة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ولبناء السلام المستدام. والتطورات التي حدثت في الفترة المشمولة بالتقرير تؤكد من جديد المكانة التي تحتلها هذه البعثات في صميم هيكل السلام والأمن التابع للمنظمة.

٤٣ - ويأتي إغلاق المكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون بعد أن أكمل ولايته بنجاح في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤، وكذلك قرار مجلس الأمن إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ليبرزا أن معظم هذه البعثات ليست أجهزة دائمة، بل هي آليات تظل قائمة ما دامت الحاجة إلى دعمها قائمة ليس أكثر. فما أن

تنجز هذه البعثات ولاياتها بنجاح حتى تترك مكانها لغيرها من هياكل الأمم المتحدة، وبخاصة للأفرقة القطرية التي تُعنى بالتنمية. ومن جهة أخرى، يسلط إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الضوء أيضا على قيمة الأدوات المختلفة التي توجد تحت تصرف مجلس الأمن للتعامل مع الولاية المنوطة به المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

٤٤ - ويبقى امتلاك زمام المبادرة على الصعيد الوطني عنصرا رئيسيا في العمل الذي تقوم به البعثات السياسية الخاصة. فالولايات المنوطة بهذه البعثات والأنشطة التي تنفذها مصممة باعتبار افتراض أساسي مؤداه أن الجهات الفاعلة الوطنية هي وحدها القادرة على التعامل مع احتياجات وأهداف مجتمعاتها على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، تضطلع البعثات السياسية الخاصة بدور داعم ليس إلا، هدفها مساعدة نظرائها الوطنيين وشركائها الإقليميين في تسوية النزاعات وتوطيد السلام.

٤٥ - ويُعد الدعم المتواصل من الدول الأعضاء للبعثات السياسية الخاصة عنصرا ضروريا لكي تكون قادرة على تنفيذ ولاياتها بنجاح. ومن الأبعاد البالغة الأهمية لهذا الدعم الموقف السياسي الموحد وراء الجهود التي يبذلها ممثليي ومبعوثيي الخاصون، ذلك أن دعم المجتمع الدولي لهم هو أهم عملة بأيديهم ومصدر مشروعيتهم. والدعم مطلوب أيضا من الدول الأعضاء من حيث تمويل البعثات السياسية الخاصة. وأود أن أذكر بأن البعثات السياسية الخاصة لا تزال تواجه تحديات هامة تتعلق بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية؛ وتلك أمور تدخل ضمن اختصاص اللجنة الخامسة، وهي موضوع تقريري عن استعراض الترتيبات اللازمة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340).

٤٦ - وأود في الختام أن أشيد بممثّليي ومبعوثيي الخاصين، وبموظفي الأمم المتحدة المخلصين والشجعان الذين يخدمون في هذه البعثات، والذين يعملون في أحيان كثيرة في ظروف صعبة دعما لقضايا السلام والأمن والتنمية.

المرفق

البعثات السياسية الخاصة (حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤)

المبعوثون الخاصون

١ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

٢ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى[أ]

٣ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

٤ - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

٥ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل

٦ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان

٧ - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

٨ - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

٩ - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن

١٠ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١١ - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

أفرقة الجزاءات وأفرقة الرصد

١ - فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

٢ - فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار

٣ - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

٤ - فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٥ - فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية

٦ - فريق الخبراء المعني بليبريا

(أ) ممول من حساب ”النفقات غير المنظورة“ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧ - فريق الخبراء المعني بليبيا

٨ - فريق الخبراء المعني بالسودان

٩ - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

١٠ - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

١١ - دعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) [بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل]

١٢ - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

١٣ - فريق الخبراء المعني باليمن

البعثات الميدانية

١ - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

٢ - مكتب ممثل الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[ب]

٣ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٤ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

٥ - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٦ - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٧ - مكتب الأمم المتحدة في بوروندي

٨ - مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا

٩ - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

١٠ - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي[ب]

١١ - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا الوسطى

(ب) مموّل من الميزانية العادية إلا أنه لا يدخل فعليا ضمن فئة البعثات السياسية الخاصة في الميزانية.

١٢ - دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

١٣ - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

١٤ - البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية